بيـــروت، فـــي :٢٠٢٦/١٠/٢
رقـــم الصادر : ٢٦١١/م.ص
رقم المحفوظات: ٢٠٤٦/د- ١١٤٩/أ

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
الأمين العـــام

وزارة التربية والتعليم العالي
المديرية الإدارية المشتركة
رقم: ١٨٧٨٧
ورد في: ٢٢ تشرين ٢٠٢٦

جانب وزارة التربية والتعليم العالي

الموضـــوع: طلب وزارة التربية والتعليم العالي المُوافقة على تمديد العمل بآلية الإعفاء الخاصة بتسجيل الطلاب السوريين إلى نهاية العام الدراسي ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ وتضمينها جميع مراحل ومسارات التعليم العام والخاص.

المرجـــع: - المرسوم رقم ٢٥٥٢ تاريخ ١٩٩٢/٨/١ (تنظيم أعمال مجلس الوزراء) لاسيما البند /٢٣/ منه المُتعلق بإبلاغ القرارات ومتابعة تنفيذها.
- قرار مجلس الوزراء رقم ٦-١٣-٢ تاريخ ٢٠٢٦/١٠/١.

إشارة الى الموضوع والمرجع المُبينين أعلاه،

بموجب قراره رقم ٦-١٣-٢ تاريخ ٢٠٢٦/١٠/١ (المُرفق ربطاً)، وافق مجلس الوزراء على مقترحاتكم الواردة في متن القرار، وذلك بناءً على التوصيات الصادرة عن اللجنة المُكلّفة متابعة شؤون النازحين السوريين.

للتفضّل بالإطلاع، والعمل على تنفيذ القرار وفقا لمضمونه.

القاضي محمود مكيّه
أمين عام مجلس الوزراء

رئيس مصلحة الإدارة والتنفيذ
هشام عبدالله

نسخة تبلغ لجانب:
- وزارة الداخلية والبلديات

الجمهورية اللبنانية
وزارة التربية والتعليم العالي
المديرية الإدارية المشتركة
طبق الأصل
آمال سلامه

الجمهورية اللبنانية

رئاسة مجلس الوزراء
الأمانة العامة

رقم المحضر: ٧٨
رقم القـــرار: ٦-١٣-٢
ســنـــــــة: ٢٠٢٦

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المُنعقدة في: السراي الكبير **يوم:** الخميس **الواقع في:** ٢٠٢٦/١٠/٠١

الموضوع: طلب وزارة التربية والتعليم العالي المُوافقة على تمديد العمل بآلية الإعفاء الخاصة بتسجيل الطلاب السوريين إلى نهاية العام الدراسي ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ وتضمينها جميع مراحل ومسارات التعليم العام والخاص.

المستندات: - قرارا مجلس الوزراء رقم ٢٧ تاريخ ٢٠٢٥/٦/١٦ (الموافقة على الخطة الوطنية لعودة النازحين السوريين) ورقم ١٩ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٩ (الموافقة على الإجراءات المُقترحة المعروضة من قبل وزيرة التربية والتعليم العالي).
- إقتراح السيّدة وزيرة التربية والتعليم العالي في الجلسة.

إطّلع مجلس الوزراء على الموضوع والمُستندات المذكورة أعلاه،

وقد **تبيّن** منها أنّه بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١٦، وافق مجلس الوزراء، بموجب قراره رقم ٢٧، على الخطة الوطنية لعودة النازحين السوريين،

وتبيّن أنّ وزارة التربية والتعليم العالي تُفيد أنّه، في ضوء التطورات الحاصلة على الصعيد الوطني في موضوع عودة النازحين السوريين، تبيّن ما يلي:

أولاً: إنّ التحسينات الحاصلة على الصعيد الوطني في الجمهورية العربية السورية قد رافقها، حتى تاريخه عودة ما يُقارب /٧٠٠,٠٠٠/ نازح سوري إلى بلدهم الأمر الذي يستدعي من الوزارة مواكبة هذا المسار على الصعيد التربوي، بما يضمن استمرارية تعليم الطلاب السوريين المُتبقين على الأراضي اللبنانية من جهة، ويسهم في تسهيل عودة الطلاب وعائلاتهم الراغبين في العودة إلى سوريا من جهة أخرى.

ثانياً: أعدّت وزارة التربية والتعليم العالي استراتيجية شاملة للعودة، ووضعت خطة عمل واضحة المعالم لدعم وتسهيل عودة الطلاب السوريين إلى سوريا، تشمل مساري التعليم النظامي وغير النظامي على حدّ سواء، وتُحدّد الإجراءات والمسؤوليات والجدول الزمني اللازم لضمان انتقال منظّم للطلاب، بما يحول دون انقطاع مسيرتهم التعليمية.

رقم المحضر: ٧٨

رقم القـــرار: ٦-١٣-٢

تاريخ القرار: ٢٠٢٦/١٠/٠١

ثالثاً: تعمل الوزارة على توحيد قاعدة بيانات جميع الطلاب السوريين الموجودين على الأراضي اللبنانية، بما يُمكّنها، وسائر الجهات اللبنانية والدولية المعنيّة، من مُتابعة أوضاع هؤلاء الطلاب بدقّة، والتحقّق من أعداد العائدين منهم، وتحديث السجلات الرسمية، بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن العام.

رابعاً: تعمل الوزارة حالياً على الإعداد لإجراء مُشاورات وإبرام مذكرات تفاهم مُرتقبة مع وزير التربية ووزير التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية، بهدف تنسيق آليات استقبال الطلاب العائدين وإدماجهم ضمن النظام التعليمي السوري، وضمان الاعتراف بمساراتهم الدراسية التي أتمّوها في لبنان.

خامساً: إنّ آلية الإعفاء المُعتمدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٩ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٩، بجميع الخطوات والشروط المتفّق عليها ضمنها، قد أثبتت فعاليتها خلال العام الدراسي ٢٠٢٥- ٢٠٢٦ في ضمان استمرارية حقّ الطلاب السوريين في التعليم، من دون أن تتعارض مع مُتطلّبات تحديث السجلات الرسمية ومُواكبة مسار العودة.

وتبيّن أنّ مجلس الوزراء قد وافق، بموجب قراره رقم ١٩ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٩، على الإجراءات العملية المُقترحة من قبل وزيرة التربية والتعليم العالي، لتسهيل عودة النازحين السوريين إلى بلدهم والتخفيف من المخاطر الإجتماعية والإنسانية وتيسير حصول العائدين منهم على الإفادات الرسمية بالسرعة اللازمة، فضلاً عن تنظيم التعليم غير النظامي بما يكفل انتقالاً مدروساً وفعالاً إلى التعليم النظامي، وذلك من خلال:

أ- السماح بالتسجيل للتلامذة الذين باشروا بإجراءات الحصول على الإقامة أو تجديدها سواء بإسمهم أو بإسم أحد أولياء أمرهم ووفقاً للأصول المرعية، على أن يبرزوا إيصال رسمي يصدر عن المديرية العامة للأمن العام اللبنانية يُثبت بدء هذه الإجراءات لدوام بعد الظهر وللعام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وذلك بهدف توحيد قاعدة بيانات الطلاب ومقارنتها مع القواعد الرسمية للتحقّق من أسماء العائدين، بما يُسهم في تمكين المفوضية والأمن العام من تحديث سجلاتهم.

ب- اعتماد نظام الإشعار المُسبق لمدّة مُحدّدة مُرتبطة بالسنة الدراسية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لإتاحة الوقت الكافي للأسر للإستعداد لتسوية أوضاعها القانونية أو التحضير لإنتقالها إلى سوريا.

رقم المحضر: ٧٨

رقم القـــرار: ٦-١٣-٢

تاريخ القرار: ٢٠٢٦/١٠/٠١

وتبيّن أنّ وزارة التربية والتعليم العالي ترى ضرورة إتخاذ إجراءات عملية تكفل إستمرارية العمل بالآلية المذكورة مواكبةً للتطورات المبيّنة أعلاه، وذلك من خلال:

١. تمديد العمل بآلية الإعفاء المعتمدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٩ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٩، بجميع خطواتها وشروطها والمتفق عليها، كما وردت فيه، لتشمل العام الدراسي ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

٢. تضمين الآلية توصيات اللجنة الوزارية المُكلفة مُتابعة النازحين السوريين لناحية تسجيل وتبرير الطلاب السوريين المسجلين في المدارس الرسمية في دوامي قبل الظهر وبعد الظهر،المدارس الخاصة، الثانويات الرسمية والخاصة ومراكز التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET) بما يضمن معاملة موحدة وشاملة لجميع مسارات التعليم.

٣. استعداد الوزارة لإعداد آلية عملية منظمة لنقل الطلاب الراغبين بالعودة إلى سوريا في أي وقت خلال العام الدراسي بما في ذلك في منتصف الفصل الدراسي، بالتنسيق مع الجهات اللبنانية والسورية المعنية، على أن تضمن هذه الآلية تسليم الإفادات والوثائق المدرسية اللازمة بالسرعة الكافية، وربط الطالب العائد بالمسار التعليمي المقابل في سوريا.

لذلك، فإن وزارة التربية والتعليم العالي تعرض هذه المُقترحات على مجلس الوزراء، وذلك بناءً على التوصيات الصادرة عن اللجنة المُكلّفة متابعة شؤون النازحين السوريين، مقترحةً المُوافقة عليها.

رقم المحضر: ٧٨

رقم القـــرار: ٦-١٣-٢

تاريخ القرار: ٢٠٢٦/١٠/٠١

بنـــاءً عليـــه،

وبعـــد المُداولـــــة،

قرر المجلس المُوافقة على مُقترحات وزارة التربية والتعليم العالي بشكلها المعروض آنفاً.

القاضي محمود مكيّه

أمين عـام مجلس الـوزراء

الجمهورية اللبنانية
فرع الشؤون الوزارية
رئاسة مجلس الوزراء

نسخة طبق الاصل
الاسم عارف شهاب
التوقيع

يُبلّغ لجانب كلّ من:

- السادة الوزراء
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة الداخلية والبلديات
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات